آليات انتقال الأزمة إلى الدول النامية وآفاق النظام الاقتصادي العالمي: (إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا)

دمدوم كمال
جامعة- سطيف

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات التي تنتقل من خلالها الأزمة العالمية الراهنة إلى الدول النامية، باعتبارها تجديد وتكريس لعلاقات تجد أسسها في نظام بني عبر قرون. وبحكم إفرازاته التي استدعت مراجعة هذه الأسس والقواعد، في إطار الحوكمة العالمية، يقترح المقال في خاتمته ضرورة تشكيل جبهة عالمية لحماية مصالح الدول المستضعفة في المنابر الدولية.

Résumé:
Cette étude vise l'analyse des mécanismes de transmission de la crise actuelle vers les pays en développement en tant que révélateur des rapports issus du system universel, construit depuis des siècles, en vertu d'une révision de ces fondements dans le cadre de la gouvernance mondiale. Cet article conclut à la nécessité de former un front mondial pour assurer les intérêts des pays sous développés dans les forums internationaux.

مقدمة:

تكرس الأزمة الحالية علاقات بنيت عبر أكثر من ثلاثة قرون من الترابطات المستمرة، عملت وتعمل كآليات تنتقل من خلالها الأزمة من اقتصاديات المركز إلى الاقتصاديات التابعة.

تعمل اليوم هذه الآليات في إطار نظام دولي وضع منذ الحرب العالمية الثانية، وجد لضرورة استدعتها الاختلالات الشاملة في العلاقات الدولية بل هو ضرورة لتلبية حاجة محددة في الدول المتقدمة، الأمر الذي لم يعط للدول الضعيفة أي اعتبار في هذا النظام من البداية. غير أن المرحلة التي بلغها من التوسع والتنظيم قد أفرزت حاجات عالمية تستلزم حلولا جماعية يتم تحقيقها بالتفاوض والالتزام الجماعي.

من ذلك فالدول النامية، باعتبارها جزء من هذا النظام - إن لم تكن قطيعتها مع الأسواق العالمية ممكنة ومقبولة، بحكم النمو الكبير للارتباط الدولي- يتعين عليها المشاركة في وضع الأسس التي سيبنى عليها النظام العالمي مستقبلا، في إطار مختلف المنابر الدولية. غير أن مصالح الدول النامية والمتقدمة غير متجانسة، وهذا هو الواقع، مما يؤدي إلى تناقضات لا تحسم في إطار التفاوض إلا لصالح الدول المتقدمة. فما هو المطلوب من الدول النامية -منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا- عمله حتى تحافظ على مصالحها؟

الإجابة عن هذا السؤال تتم من خلال:

أولا: تحديد مجموعة الدول المعنية بالدراسة. وتحديد الإطار النظري لعلاقة الصدمات الخارجية بالنمو. وأخيرا التأكيد على أن الأزمة تنشا في الدول المتقدمة من خلال تحولات داخلية في اقتصادياتها وتنتقل إلى الدول المعنية عبر الأسواق الدولية.

ثانيا: الكشف عن طبيعة النظام الدولي القائم من خلال تحليل نمط العلاقات القائم على ضوء الأزمة العالمية الراهنة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا.

ثالثا: تحديد موقفها من الحوكمة العالمية.

مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أنه لا يمكننا اليوم كما في السابق، اختزال النظام الاقتصادي العالمي إلى مجموع من الأساليب الإنتاجية أو القطاعات الاقتصادية، بقدر ما يتعين النظر إليه كمنظومة من العلاقات المتشكلة عبر أحقاب زمنية. وهي علاقات بين دول تعد في مركز النظام وأخرى في لواحقه. وتشكلت لهدف استمرار التراكم في المركز. وككل مرة فان الخروج من الأزمة في المركز يتطلب نمطا جديدا من العلاقات بين المجموعتين، يعبر عن تكييف جديد لدول المحيط وفق متطلبات التراكم في المركز.

إن البحث عن اثر الأزمة الحالية في دول المنطقة (شمال إفريقيا وجنوب الصحراء)، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحليل طبيعة العلاقات بين دول المنطقة المعنية ودول المركز(الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) خلال هذه

المرحلة. وعليه فإن تحليل آليات انتقال الأزمة يشكل في الواقع بداية تحليل هذا النمط من العلاقات.

وإذا تأكد لنا مرة أخرى أن نمط العلاقات لم يتغير كثيرا، وأن القطيعة مع النظام غير ممكنة على الأقل في المدى المنظور، وأنه يتعين المشاركة في بناء النظام مستقبلا. فان تشكيل جبهة عالمية يصبح الحل الأكثر واقعية للحفاظ على مصالح الدول النامية.

فرضيات الدراسة:

- النظام الاقتصادي العالمي هو نظام واحد خاضع لقانون التراكم الرأسمالي.
- تشكل دول المنطقة وحدة متجانسة من ناحية شكل اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.
- شكل التراكم في دول المنطقة يأخذ شكل التراكم التابع.
- العلاقات بين دول المنطقة ودول المركز تنتهي دائما بتحويل القيم نحو المركز.
- القطيعة مع النظام غير ممكنة.
- وجود مشاكل ذات طابع عالمي.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات انتقال الأزمة المتشكلة في دول المركز، إلى مجموعة معينة من الدول النامية، وذلك للوقوف على:

أولا: الآثار المترتبة عن الأزمة الراهنة على دول إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا.

ثانيا: الموقع الذي تأخذه دول المنطقة بعد الأزمة في النظام العالمي.

ثالثا: آليات تحقق لدول المنطقة موقعا في النظام العالمي وتحافظ من خلالها على مصالحها.

منهج الدراسة

إن آثار الأزمة الحالية على دول المنطقة المعنية بالدراسة، يقتضي الاعتماد على مجموعة من الأبحاث التي تتناول بالتحليل آثار النشاط الاقتصادي مع الخارج على النشاط الاقتصادي الداخلي. ورغبة منا في الوصول إلى نتائج دقيقة اعتمدنا على الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية، الخاصة بالفترة المدروسة (2008-2009).

لذلك فالمنهج المعتمد هو المنهج المقارن، أي مقارنة عدة مؤشرات قبل وفي أثناء الأزمة الممتدة من (2008 -2009).

الدول المعنية بالدراسة: دول إفريقيا جنوب الصحراء[1] شمال إفريقيا النامية[2]

إن مفهوم الدولة النامية في هذه الورقة مأخوذ من منشورات البنك الدولي؛[3] من بين الواحد وخمسين دولة نامية ممثلة لكل المنطقة، نجد 64% منها دول ذات دخل منخفض، كلها من إفريقيا وجنوب الصحراء(إ.ج.ص)، وأن كل دول شمال إفريقيا (ش.إ) ذات دخل متوسط.

تمثل هذه الدول مجتمعة 16.2%- من سكان العالم وتشغل 6.27% من مجمل مساحة الكرة الأرضية، لكنها لا تمثل إلا 2.55% من الدخل العالمي.

اثر الصدمات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي:

حول دور العوامل الخارجية في تفسير تذبذب النمو بالدول النامية أولت النظرية الاقتصادية المهيمنة أهمية خاصة لأثر تنوع الصادرات ودرجة الانكشاف الاقتصادي. ففي 1958 لاحظ ميكايلي Michaely أن لتركز الصادرات انعكاسات حادة على أداء الصادرات والأداء الاقتصادي ككل. وفي 1986 كشف لوف Love عن وجود علاقة بين تركز الصادرات قطاعيا وتذبذبها يؤثر سلبا على الدخل ويذبذبه. وفي 2006 أكد مالك وتمبل (Malik et Temple)على أن تذبذب حدود التبادل الدولية يرتبط بتركز الصادرات. وفي السياق نفسه –تقريبا-، بين كورن (KOREEN2007) أن هناك علاقة بين البنية القطاعية للاقتصاد ككل وتذبذب الدخل. وتأكيدا لما سبق اثبت برودا سنة (Broda2004) أن تغيرات حدود التبادل لها اثر مماثل على الدخل في الدول التي تعتمد نظاما حرا لأسعار الصرف.

في حين أن دراسات أخرى ركزت على العلاقة بين الانفتاح والصدمات الخارجية، نحو ما أكده كوز Kose سنة 2002 في أن صدمات الأسعار الدولية لها تأثير كبير على الدخل في الاقتصاديات الصغيرة الشديدة الانفتاح. ودراسات أخرى أيضا بينت أن تذبذب نمو الدخل مرتبط بمدى انفتاح الاقتصاد، كدراسة إسلام وستيغليتز(2001) وكالديرون(2005). وعلى النقيض من ذلك بينت دراسات أخرى كدراسة (كوز Kose2002) أن الانفتاح ليس له تأثير كبير على تذبذب الدخل[4].

---

1 - (إ.ج.ص) إفريقيا جنوب الصحراء

2 - (ش.إ) شمال إفريقيا: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر.

3 - يقسم البنك الدولي دول العالم في 2007 إلى: دول ضعيفة الدخل، الدخل الفردي فيها 935 دولار ودول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا الدخل الفردي يتراوح بين 936 و 3705 ودول متوسطة الدخل الشريحة العليا الدخل الفردي يتراوح بين 3706 و 11455 دولار ودول مرتفعة الدخل، الدخل الفردي اكبر من 11456 دولار.

4 -Marion Jansen: Carolina Lennon: Roberta Piermartini(Exposure to External Country Specific Shocks and In come Volatility)World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Staff Working Paper ERSD-2009-04 January 2009.

رغم أهمية هذه الدراسات إلا أنها أهملت دور التمويل الخارجي، الذي قد يعمل كنابض للصدمات الخارجية، وهو الأمر الذي يسمح بـه من استمرار تموين الاقتصاد بالمستلزمات الضرورية للتنمية.

من خلال ما تقدم نستنتج أن الصدمات الخارجية تؤثر:

أولا على الميزان التجاري إذا كانت بنية الصادرات شديدة التركيز والاقتصاد شديد الانفتاح.

ثانيا على الدخل إذا لم تتمكن الدول النامية من تجنيد موارد مالية أجنبية كافية لمواجهة هذه الصدمة.

الأزمة العالمية والطلب العالمي:

1- الأزمة واتجاه تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية:

نحاول رصد تطورات الوضع الاقتصادي العالمي من خلال عدة مؤشرات: الإنتاج العالمي والتجارة العالمية ومعدل التضخم ومعدل الفائدة.

عرف الناتج الحقيقي العالمي تراجعا شبه مستمر منذ 2006 إلى أن أصبح سالبا في 2009. يأتي هذا الانخفاض أساسا من اقتصاديات الدول المتقدمة، خصوصا الأكثر تقدما منها: الولايات المتحدة ومنطقة الاورو. يتزامن هذا التطور مع تقلص في نمو الاقتصاديات الناشئة والنامية بشكل عام[1].

وحسب المنظمة العالمية للتجارة، أخذت التجارة العالمية اتجاهها الإنخفاضي منذ 2006 من 8% إلى 6% في 2007 إلى 2% في 2008[2]، وحسب صندوق النقد الدولي سجلت في 2009 نموا سالبا يقدر بـ-10.7% ولم تسترجع المكانة التي بلغتها في 2007 إلا في سنة 2011. ودائما حسب ص.ن.د (FMI) سجلت كل المجموعات الدولية انكماشا في تجارتها الخارجية[3]

أما معدل التضخم فيتجه نحو الانخفاض بسبب الركود الاقتصادي العالمي في كل الدول تقريبا، إذ تقلص في الدول المتقدمة إلى 1% في 2009 بعد أن كان 3% في 2008. وفي الدول النامية والناشئة سجل 5.2% في 2009 بعد أن كان 9.2% في السنة السابقة[4].

---

[1] -Fonds monétaire international, perspectives l'économie mondiale Avril 2010, Rééquilibrer la croissance. P. 188.www.imf.org

[2] - OMC, Rapport sur le commerce mondial2009, P.6.

[3] - FMI, perspective de l'économie mondiale 2010.

[4] و [5] نفس المصدر.

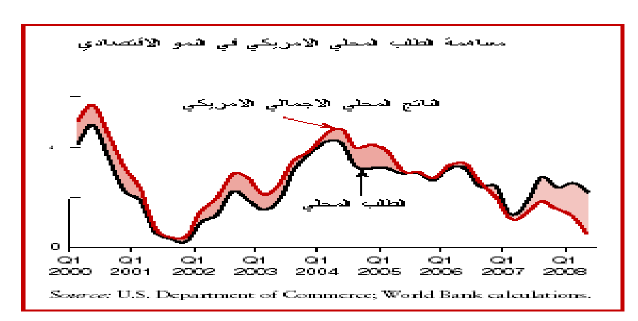
[6] - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.

وبالنسبة لمعدل الفائدة فقد بلغ حدوده الدنيا في 2010، وسجل معدل التغير السنوي لـ الليبور Libor لستة أشهر على الودائع الدولارية 5.3% في 2007 و 3% في 2008 و 1.1% في 2009.[5] كما سجل معدل الفائدة الحقيقي الطويل الأجل في العالم 0.4% في 2008 بعد أن كان 2% في 2007 .[6]

يؤدي هذا الوضع نظريا إلى تقلص الطلب في الدول المتقدمة.

2- اتجاه النمو في الدول المتقدمة مرتبط بالطلب الداخلي

بالرغم من الانفتاح الذي عرفه العالم ككل، تبقى العوامل الداخلية ذات حيوية في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة. تتأكد هذه الملاحظة خلال هذه الأزمة خاصة، فقد بدأ الطلب في هذه الدول ينكمش منذ سنة 2006 جارا معه معدل النمو الحقيقي. وانتقل التغيير السنوي في إجمالي الطلب النهائي الداخلي من 2.7% إلى 2.4% في 2006 و 2007 على التوالي، ليصل في نهاية 2009 إلى -2.5%، متزامنا مع تغير في الاتجاه نفسه للنمو الحقيقي في هذه الدول، من 3% إلى 2.8%- و-3.2-%. ويظهر هذا الانكماش بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة الاورو واليابان وكندا[1]. وعليه الشكل التالي يبين العلاقة بين الطلب والنمو الاقتصادي، في الولايات المتحدة الأمريكية (الـو.م.أ).



المصدر: P252009Economic The World Bank Global Prospects,

3- اثر الأزمة على التجارة الخارجية لدول المنطقة.

يؤدي الطابع الاحتكاري من جهة الطلب إلى تدهور صادرات دول المنطقة عند كل انكماش في الطلب الداخلي بالدول المتقدمة.

-1 الطابع الاحتكاري لأسواق صادرات دول المنطقة

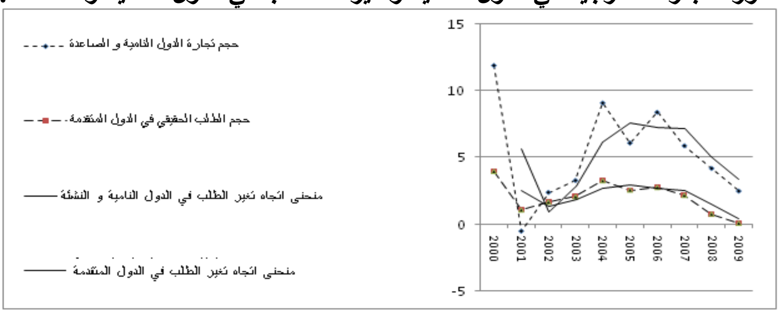
تمثل واردات كل من الاتحاد الأوروبي وكندا والـو.م.أ واليابان 54.6% من إجمالي الواردات العالمية، وتمثل الدول السابقة نفسها نسبة 62.2% من الواردات العالمية من المواد الغذائية ونسبة 60.4% من المواد الأولية ذات الأصل الزراعي

[1] -FMI, perspective de l'économie mondiale 2010,. P. 157-160.

ونسبة 52.3% من المواد المنجمية والأحجار الكريمة ونسبة 26.9% من المواد الطاقوية.

تستحوذ الدول السابقة على نسبة 67.5% من الصادرات الإفريقية ككل، وتستحوذ حسب المجموعات السلعية؛ على 59.7% من صادراتها من المواد الغذائية ونسبة 47.3% من المواد الأولية ذات الأصل الزراعي ونسبة 70.2% من المواد المنجمية والأحجار الكريمة ونسبة 72.5% من صادراتها من الطاقة[1]، لذلك فالشكل التالي يبين اتجاهات تغير الطلب في الدول المتقدمة وتغير صادرات الدول النامية.

تطور التجارة الخارجية في الدول النامية وتغيرات الطلب في الدول النامية والمتقدمة.



الشكل منظم من بيانات: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2008.

2- أثر الأزمة على صادرات دول المنطقة:

هذه خاصية أسواق صادرات دول المنطقة، التي تجعل أن كل تغير في الطلب الداخلي بالدول المتقدمة يؤثر في الاتجاه نفسه على صادرات الدول المعنية، وبالتالي تصبح أكثر عرضة لكل الصدمات الخارجية، على عكس ما تروج له بعض الأفكار أن اندماج الدول النامية في الأسواق الدولية يقلل من تأثرها بالتغيرات في الدول المتقدمة.

نستنتج من ذلك: أنه إذا كان النمو في الدول المتقدمة متوقفا على العوامل الداخلية فهو متوقف في الدول النامية على العوامل الخارجية[2]. أي أن أزمة النمو في الدول النامية مرتبطة بأزمة النمو في الدول المتقدمة.

الأزمة العالمية ودور التجارة الخارجية في تمويل التنمية:

إن أولى الحلقات التي تنتقل من خلالها الأزمة إلى الدول النامية هي أسواق صادراتها مسببة تدهورا في ميزانها التجاري. غير أن تحقق ذلك يتوقف على حدود التبادلات الدولية لدول المنطقة(الأثر السعري) وعلى تركز صادراتها (الأثر الكمي).

---

[1] -C.NU.C.E.D, Manuel de statistiquesde la CNUCED 2008

[2] -Lahreche.A.E(intégration internationale et interdépendance mondiale) économie mondiale, édition la découverte, Paris2002.Pp54-63.

1- الأزمة والميزان التجاري في دول (ش.إ) و(إ.ج.ص)

كان الميزان التجاري للدول الإفريقية جنوب الصحراء يسجل فوائض منذ نهاية السبعينات، وإذا استثنينا الدول النفطية منها نجد أن أغلب الدول الأخرى تسجل عجزا شبه مزمن. ولا يختلف الوضع في شمال إفريقيا حيث نجد أن الدول غير النفطية والتي تعد اقتصادياتها أكثر تنوعا نسبيا هي التي تسجل عجزا شبه دائم (تونس والمغرب)، ولا يعني ذلك أن كل الدول المصدرة للنفط تسجل فوائض، فالدول التي تمثل فيها الصادرات النفطية نسبا أقل (مصر، السودان) تسجل أيضا عجزا شبه مزمن.

تطور الميزان التجاري في دول المنطقة — مليون دولار

	79-81	84-86	89-91	94-96	99-01	2002-04	2004-06
ش.إ	7363	-3571	-5841	-9615	-1546	2819	21304
إ.ج.ص	254	1651	4300	3603	5977	8385	28780
مجموع	7617	-1920	-1541	-6012	4431	11204	50084
المجموع بدون الدول النفطية							
إ.ج.ص	-5165	-2831	-4244	-6925	-9873	-10045	-15359
ش.إ	-6184	-10651	-11699	-13622	-8831	-14694	-19639

المصدر: الجدول تم إعداده من بيانات MANUEL STATISTIQUE de la CNUCED 2008,

ولا يمكننا تفسير هذا العجز بتدهور حدود التبادل لوحدها، بل أن الطابع البنيوي للميزان التجاري أيضا له دور في ذلك، ففي الفترات التي ارتفعت فيها حدود التبادلات الدولية لدول المنطقة سجلت أغلب موازنها التجارية خاصة غير نفطية منها عجزا، بسبب تركز الصادرات في منتجات محدودة يتجه الطلب الدولي عليها إلى الانخفاض بشكل بنيوي(المواد الأولية ذات الأصل المنجمي أو الزراعي) أو أنها تتأثر مباشرة بالطلب في الدول المتقدمة(منتجات الصناعة الباطنية soustraitance أو الكثيفة العمل).

2- تطور حدود التبادل وتركز الصادرات في دول المنطقة:

أ- اثر الأزمة على حدود التبادل

تعمل حدود التبادل الدولية كآلية لانتقال الصدمات الخارجية إلى الداخل من خلال الميزان التجاري. فعلاقات الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية المعنية، تؤدي في كل الأحوال إلى تدهور أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الواردات في المدى البعيد، ومنه الميزان التجاري[1].

[1] -Bernardin akitoby,Terme de l'échange endogène et cycles économiques réelles; une application a la cote d'ivoire, revue économique-vol 48,N^{0}6, nov1997, Pp1485-1588.

اتجهت حدود تبادل دول المنطقة نحو الانخفاض خلال الفترة الممتدة بين سنة 1980-2001، غير أنها أخذت في الارتفاع بعد ذلك حتى منتصف سنة 2008 لتبدأ في الانخفاض مرة أخرى.

وتعزى تطورات حدود تبادل دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة إلى النمو الذي عرفته أسعار صادرات دول المنطقة، والتي بلغت محطتها الأخير في منتصف سنة 2008، عاكسة بذلك تغيرات نمو الطلب بالدول المتقدمة.

بالفعل سجلت أسعار النفط ارتفاعا يقدر بـ 80%، والمواد الأساسية غير النفطية 34% في صيف 2008 مقارنة بصيف 2007. أما اغلب ارتفاعات أسعار السلع الأخرى فتأتي من الأسمدة بـ 140%ـ ومن القمح(ارتفع بنسبة 60%) أما المواد الدسمة والزيوت فقد سجلت 34% في حين لم تسجل أسعار المعادن سوى 8%، غير أن هذه الارتفاعات اتجهت للتناقص منذ أوت 2008[1].

حسب البنك الدولي سجلت أسعار المعادن انخفاضا يقدر بـ 20% والمحروقات بـ 44% والمنتجات الغذائية بـ 24% في 2009 مقارنة بـ 2008.

ب- البنية القطاعية للصادرات:

تعد صادرات دول المنطقة الأكثر تركزا والأقل تكيفا مع بنية الطلب العالمي، مقارنة بمجمل الدول النامية كما هو مبين في الجدول التالي، وعلى الرغم من أن شدة التركز تزداد غير أن مؤشر تنوع الصادرات بقي ثابتا نسبيا، مما يدل على الأهمية النسبية التي يكتسيها عدد محدود من السلع في مجمل الصادرات.

تركز وتنوع صادرات[2] دول المنطقة خلال 1995 و 2006

	عدد المنتجات المصدرة		مؤشر التنوع(التكيف مع الطلب العالمي)		مؤشر التركز	
	1995	2006	1995	2006	1995	2006
ش.إ	228	244	0.726	0.695	0.383	0.478
إ.ج.ص	252	256	0.738	0.688	0.383	0.551
مجمل الدول النامية	261	260	0.28	0.234	0.098	0.142

تتصدر المحروقات والمواد الزراعية والمنتجات المنجمية صادرات دول المنطقة[3].

إذا كانت هذه الدول تشترك في ضعف تنوع صادراتها، فهي متجانسة أيضا من ناحية شكل الاندماج في الأسواق الدولية، كالدول المصدرة للمواد الأساسية فنجد مثلا:

[1] - انظر: نشرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول أسعار السلع الأساسية:
UNCTAD, commodity price bulletin, january2009.

[2] -حول مؤشر التكيف مع بنية الطلب العالمي 'indice de diversification. انظر:
Manuel de statistiques de la CNUCED 2008

[3] -C.NU.C.E.D, Manuel de statistiques de la CNUCED 2006-2007.

- دول مصدرة للنفط.(11 دولة يمثل النفط أكثر من 50% من صادراتها)
- دول مصدرة للمنتجات ال السمك والقشريات والقطن والقهوة والكاكاو والشاي.
- دول مصدرة للمنتجات المعدنية.النحاس والحديد والأحجار الكريمة واليورانيوم والالومنيوم.
- دول صادراتها متنوعة نسبيا.

إذا أدت أزمة النمو في الدول المتقدمة إلى تدهور الميزان التجاري بدول المنطقة، إفريقيا جنوب الصحراء (إ.ج.ص)(خاصة غير النفطية)، وذلك بسبب تدهور حدود تبادلها الدولية وتركز صادراتها.

أثر الأزمة على النمو في دول المنطقة

يؤثر تدهور الميزان التجاري سلبا على النمو في الدول المعنية[1]:

- إذا كانت شديدة الانفتاح (أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي)، لأنه يؤدي إلى تقليص دور التجارة الخارجية(الصادرات) في تمويل التنمية.
- إذا لم تتمكن الدول المعنية من تجنيد موارد مالية خارجية لضمان تمويل وارداتها.

1- تطور معدل الانفتاح

تشير كل الأرقام إلى توسع انفتاح دول المنطقة ككل على الأسواق الدولية، فلقد انتقلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 38% في 1980 إلى أكثر من 60% في 2007، وتعد (إ.ج.ص) أكثر توجها نحو الانفتاح خلال الفترة 80-2007، إذ ارتفع معدل الانفتاح فيها من 31% إلى أكثر من 60%، في حين لم يتغير في دول شمال إفريقيا إلا من 55% إلى حوالي 60.1%[2].

كما كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو في (إ.ج.ص) خلال 90-2000 بمعدل متوسط 3% في الوقت الذي كانت الصادرات تنمو بـ 5.2% و الواردات بـ 5.4%[3]، على عكس ذلك كانت صادرات شمال إفريقيا لا تنمو إلا بـ 2.2% ووارداتها بـ 2.6% مقابل معدل نمو للناتج يقدر بـ 2.8%.

2- تطور التمويل الخارجي للتنمية:

يستلزم العجز أو تدهور الفائض المسجل في الميزان التجاري تجنيد موارد مالية خارجية(تمويل خارجي)، لضمان استمرار تمويل المشاريع التنموية فيها. ويظهر هذا على مستوى التحويلات الجارية والتدفقات الرأسمالية.

---

[1] -Lahreche.A.E(intégration internationale et interdépendance mondiale).Op.cit.

[2] -حسبت بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البيانات مأخوذة من: إحصائيات CNUCED 2008

[3] -C.NU.C.E.D, Manuel de statistiques de la CNUCED 2008 .Op.Cit.

1- التحويلات الجارية والميزان الجاري:

أ-1- تحويلات المهاجرين:

تمثل تحويلات المهاجرين أكثر من 3%من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة ككل. تظهر تباينات حادة على مستوى الدول، فتمثل(9%) في كل من المغرب ومصر و(6%) في اليمن و(5%)في تونس. أما في الدول الإفريقية فهي تتراوح بين 28.7% في اللوزوتو و 23.5% في غينيا بيساو وتصل في السينغال إلى 8.5% و 8% في التوغو وفي اوغندا 7.2% و 0.7% في بوركينا فاسو، في سنة 2007.

وقد حافظت هذه الموارد على نموها المستمر حتى 2007، غير أنها اتجهت إلى التقلص خلال السنوات اللاحقة.

ثلاثة مناطق تعد اكبر مصدر لتحويلات المهاجرين: أوروبا الغربية والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. التي تمثل معا أكثر من 84% بالنسبة لدول شمال إفريقيا و 79% بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء.

بنية مصادر تحويلات المهاجرين جغرافيا. %

ش.إ	الدول المصدر	إ.ج. ص
43	أوربا الغربية	44
15	الولايات المتحدة	31
26	مجلس التعاون الخليجي	8
13	دول أخرى ذات دخل مرتفع	7
3	دول نامية	10
100		100

المصدر: الجدول تم إعداده من:

Dilip Ratha, Sank et Mohapatra and ZhimeiXu (Growth expected to moderate significantly, but flows to remainre silient) The World Bank, Outlook for Remittance Flows 2008-2010, November ,2008.

أ-2-المساعدات الدولية

تعد المساعدات الرسمية أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تمثل فيها أكثر من 2/3 للتدفقات الرأسمالية الوافدة و 6.5% من دخلها في 2006. وعلى الرغم من تضاؤل أهميتها نسبيا في الدول متوسطة الدخل(تمثل 0.74% سنة 2000 في دول شمال افريقيا)، إلا أنها مازال لها الأثر في مواجهة الصدمات الخارجية. تعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان من أهم الدول المانحة بحوالي 85%.

بعد الاتجاه نحو الارتفاع منذ عام 2000، لتصل إلى أعلى مستوى لها في 2006، من 12.61 مليار دولار إلى 29.4 مليار دولار نجدها تتجه إلى الانخفاض بعد ذلك[1].

[1] -Cnuced, manuel de statistiques de la CNUCED 2008.

أ-3- تطور ميزان العمليات الجارية:

سجلت دول المنطقة ككل عجزا في ميزانها الجاري طيلة الفترة 90-2000 غير أنه اتجه للتعافي منذ 2005، ليعود ثانية للعجز منذ 2007.

تترجم هذه الوقائع تباينات صارخة على مستوى الدول، وذلك حسب شكل اندماجها في السوق الدولية، فالدول المصدرة للنفط (الجزائر ومصر وليبيا)، حافظت على فوائض موازينها الجارية، حتى وإن اتجهت إلى التقلص منذ 2008. على عكس ذلك فان الدول الأخرى غير المصدرة للنفط (تونس والمغرب) عادت إلى العجز منذ 2007 ليتعمق أكثر في 2008(-7.3%).

أما على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء ككل، فسجلت اغلب دول المجموعة عجزا شبه مزمن في موازينها الجارية. فمن بين خمسين دولة افريقية (غير إفريقيا الجنوبية) حوالي 80% تعرف عجزا مزمنا في موازينها الجارية. ويتراوح هذا العجز تقريبا بين 1.4% و 37% من الناتج المحلي الإجمالي.

2- تطور التدفقات الرأسمالية:

يؤدي تدهور الميزان الجاري إلى استنزاف السيولة المتراكمة خلال الفترات السابقة، مما يستلزم تجنيد رؤوس أموال أجنبية.

نحاول في ما يلي رصد تغيرات عناصر تدفقات رأس المال والمتمثلة في:

- تدفقات رأس المال (الاستثمار في المحفظة).
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القروض الدولية.

تطور صافي التدفقات الرأسمالية إلى دول المجموعة

	99	2000	01	02	03	04	05	06	07
إجمالي التدفقات الصافية (مليار دولار)	21	12,1	16	15,3	25,2	37,7	47,2	54,5	99
إ,ج,ص(1)	85	90	76	63	65	68	66	69	59
ش,إ(2)	15	10	24	37	35	32	34	31	41
إجمالي التدفقات (1+2) %	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول تم إعداده من بيانات:

The World Bank, global development finance, The Role of International Banking 2008.

بعد الفحص والتدقيق تبين أن معطيات الجدول السابق لها ملاحظات عدة منها:

- نمو صافي التدفقات في كلا المجموعتين.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر للتمويل الخارجي، بنسبة تفوق 71% وتصل إلى أكثر من 95% في دول شمال إفريقيا.

من دون شك ستتقلص هذه الاستثمارات بسبب ضعف المناخ الاستثماري مما يضعف من جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى(غير النفط). في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حول جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر من ثمانية وعشرين دولة إفريقية صنفت في 2005 ضمن الدول الأقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

- يمثل الاستثمار في المحفظة كمتوسط للفترة 99-2007 حوالي 18%.
- أما الاقتراض الخارجي فعلى الرغم من ضعف مساهمته في التمويل الخارجي للفترة السابقة، بحوالي 10% إلا انه كان ينمو بمعدلات أسرع من بقية العناصر الأخرى وخاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل مساهمته النسبية تفوق 31% في 2007. وتزداد أهمية هذا المصدر في دول (إ.ج.ص) التي يمثل فيها أكثر من 41% مقارنة بدول (ش.إ) (اقل من 20%).
- ومنذ سنة 2000، بلغت مجمل القروض التي حشدتها المنطقة ككل أكثر من 60 مليار دولار، اغلبها كان من طرف إفريقيا جنوب الصحراء، بأكثر من 65% من مجمل الحشود في المنطقة.

اغلب هذه الحشود آتية من القطاع الخاص بحوالي 95% من مجمل الحشود، التي يمثل منها في إفريقيا جنوب الصحراء 87.5% وأكثر من 99% في شمال إفريقيا. عاملين قد يعرضان المنطقة لاحقا إلى صعوبات:

- تزايد أهمية الاقتراض المصرفي، سيؤدي إلى وضع شروط اقتراض أكثر قساوة، تؤدي إلى زيادة خدمات الدين الخارجي للدول المعنية لاحقا.
- نمو الاقتراض القصير الأجل يجعل هذه التدفقات في تناقض مع أهداف التنمية.

حتى وإن كان الاقتراض القصير الأجل لا يمثل نسبا مرتفعة مقارنة بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل، على مستوى الفترة والمجموعة ككل، حوالي 27%.- لكن نموه السريع، الذي يتجاوز أحيانا الاقتراض الطويل والمتوسط الأجل(2006) هو الذي يمكن أن يرهق المنطقة لاحقا. وإذا كانت دول شمال إفريقيا في وضع أكثر راحة حيث لا يمثل بالنسبة لها إلا 16.8%، فان دول (إ.ج.ص) في وضع أكثر صعوبة فيمثل فيها 34.3% من مجمل القروض المحشودة.

هذه الوضعية الاقتصادية الخارجية التي فرضتها الأزمة على الدول المعنية وخاصة منها غير النفطية:

- تفاقم عجز الميزان الجاري.
- تقلص التحويلات الجارية.
- اتجاه تدفقات رأس المال نحو الانخفاض.

ومن ذلك فنمط اندماج هذه الدول سيفرض على هذه الدول مزيدا من التكيف لضمان استمرار تدفق رأس المال نحوها. مما يدل على أن هذه التدفقات تعمل كآلية لتكييف اقتصادياتها وفق متطلبات تراكم رأس المال في الدول المصدرة لهذه التدفقات،

فمن غير المعقول تصور أن تقوم هذه الدول بتصدير رأسمالها نحو دول المنطقة في ظل الأزمة، دون شروط تضمن استمرار النمو في الدول المصدرة.

5- أي تمويل لأي تنمية؟

بالنظر إلى الاندماج الهش لأغلب دول المنطقة ككل، كدول متميزة بمعدل انفتاح كبير وتركز شديد للصادرات في المنتجات الأكثر عرضة للتقلبات الدولية، يجعل منها الدول الأكثر تأثرا بالصدمات الخارجية. والذي يجعل موازينها التجارية في عجز شبه مزمن، الأمر الذي يقوض من فرص تمويل تنميتها بالاعتماد على تجارتها الخارجية، مما يستلزم تجنيد موارد مالية أخرى لازمة لاستمرار تنفيذ مشاريعها التنموية.

تعد دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المصدر الأساسي للتدفقات الرأسمالية سواء كاستثمارات أجنبية مباشرة أو كقروض أو كتحويلات أو كمساعدات نحو دول المنطقة. من ذلك يرتبط تطور هذه التدفقات بالوضع الداخلي للدول المصدرة لهذه التحويلات، مما يجعل كل تغير في السياسات الاقتصادية الداخلية بها يؤدي إلى تذبذب هذه التدفقات. وبالنتيجة يستلزم كل اختلال داخلي في هذه الدول تحميل الدول المستفيدة من هذه التحويلات جزء من تكلفة هذا الاختلال، من خلال تكييف سياساتها الاقتصادية بما تتطلبه ضرورة النمو في الدول المصدرة لهذه التحويلات. مما يعني أن منحى النمو لا يتجه إلى تلبية حاجات اجتماعية محلية بقدر ما يعمل على تلبية حاجات بشكل غير مباشر في الدول المصدرة.

ولا يتوقف إخضاع السياسات الاقتصادية في الدول المستفيدة، من طرف حكومات الدول المصدرة فحسب، بل يتوقف أيضا على إستراتيجية النمو وتوسع الشركات متعددة الجنسيات، فالنمو الكبير نسبيا للاستثمار الأجنبي المباشر لا يترجم تحسن المناخ الاستثماري أو تحسن التنافسية الدولية بدول المنطقة بقدر ما يكرس الشكل العتيق وهو اندماجها في الاقتصاد العالمي(التقسيم التقليدي للعمل)، فبنية هذه الاستثمارات القطاعية والجغرافية من جهة ومكانة الدول المعنية في مؤشرات جاذبية الاستثمار لدليل شاهد على ذلك. وعليه فان هذه الاستثمارات لا تطور بُنى إنتاجية تعزز قدرات هذه الدول في تحقيق النمو والاندماج الدولي، بقدر ما تعمل على زيادة هشاشتها الدولية، من خلال تركيز صادراتها وزيادة درجة انفتاحها على الأسواق الدولية من جهة ثانية وإضعاف قدرة الحكومات التفاوضية، مما يجعلها تقبل بشروط الشركات المستثمرة فيها. وليس بغريب أن تأتي نصيحة صندوق النقد الدولي للدول إفريقيا جنوب الصحراء، في سياق هذا النمط من العلاقات: يتعين على هذه الدول أن تسارع بفعالية وبرجاحة إلى إجراء التعديلات اللازمة للحفاظ على منجزات العشرية السابقة.

الاندماج والحوكمة العالمية:

مما لا شك فيه أن القطيعة مع الأسواق الدولية والنظام العالمي ككل، ليست في صميم سياسات الدول المعنية نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي المتميز بالترابط الدولي الواسع والعميق. لذلك فان الاندماج في النظام يستلزم تحديد ووضع آليات عمل

جديدة له، تحقق لهذه الدول موقعا فيه، يحافظ لها على مصالحها وعلى الإنجازات المكتسبة سابقا. ومعنى ذلك انه إذا كان يتعين على هذه الدول الاندماج في الاقتصاد العالمي يتعين عليها أيضا أن لا تغيب عن صناعة مستقبل البشرية.

1- الحوكمة العالمية و(ش.إ) و(إ.ج.ص)

كثير ما كان الترابط الدولي والانشغالات العالمية المشتركة كالمناخ والتلوث....وتصاعد الحركات المعارضة لظاهرة العولمة وراء ظهور مفهوم الحوكمة للدلالة على ضرورة وضع أسس جديدة لتنظيم الاقتصاد العالمي.

1- النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية:

يولد النظام الذي تصورته النظرية الليبرالية المهيمنة تناغما دوليا، يقوم على عاملين:

- توسيع الاندماج الدولي.
- تحويل الثروة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة(المساعدات).

يؤدي هذا التناغم إلى تزايد المصالح المترابطة ومنه تقلص الصدام العسكري الدولي. فعلى هذا الأساس تم وضع نظام سياسي يتمحور حول الأمم المتحدة يهتم بالجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتجاري بوصاية من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تحولت منذ 1995 إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما وضعت المساعدات الدولية منذ نهاية الخمسينات كآلية جديدة، لتحويل الثروة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

لا يمكننا تبرير هذا التوجه بالبحث عن السلم العالمي فحسب، بل ما تبرره أيضا بالأوضاع الاقتصادية والتقنية الداخلية في الدول الصناعية آنذاك، فاحتياجات تدويل العديد من القطاعات الصناعية في الولايات المتحدة أولا ثم في أوروبا الغربية ثانيا ولاحقا اليابان، بسبب التطور التقني والاقتصادي، هو الذي كان يحفز حكومات هذه الدول على توسيع أسواقها، مما يتطلب وضعا نقديا وماليا دوليا أكثر استقرارا.

وهذا ما يدعى بالترابط الدولي يدل على التبعية المتبادلة بين دول متكافئة تعبر عن المستوى الذي بلغته قطاعاتها الاقتصادية من التدويل. أما الدول النامية فهي مرتبطة بالدول الكبرى فقط، وبالتالي فالعلاقات هي في اتجاه واحد فقط. وهكذا فلم يكن النظام الدولي الموضوع منذ الحرب العالمية الثانية، إلا ضرورة استدعتها الاختلالات الشاملة في العلاقات الدولية فحسب بل هو ضرورة لتلبية حاجة محددة في الدول المتقدمة. ومنه لم يكن للدول الصغيرة والضعيفة أي اعتبار في النظام الدولي من البداية.

فالحوكمة العالمية -كقواعد لتسيير العالم إذا قبلنا تعريف لامي[1] P. Lamy- ساهمت في تحقيق استقرار نسبي في العلاقات الاقتصادية طيلة الفترة 1944 إلى سنة 1977، غير أنها لم تكن تخلو من الاختلالات المستمرة، الظاهرة أحيانا والمستترة أحيانا أخرى، وعليه لَم يكن نشوء مجموعة 77 إلا انعكاس للوضع المزري للدول النامية في النظام العالمي المعني، وبالتالي كانت مطالب الدول النامية المستمرة متعلقة بأسعار المواد الأساسية، والمتعلقة وبفتح أسواق الدول المتقدمة وتعبيرا في الوقت نفسه عن الاستياء الذي تشعر به من اللاعدالة في النظام، وغيرها من المطالب...

2- الدور التاريخي للنظام السابق:

وعلى الرغم من ذلك فللنظام دور تاريخي تقدمي لعبه في المجال التقني والاقتصادي، والذي لا يجب نكرانه، إلا أن النظام لازمته أيضا العديد من المظاهر السلبية التي سبب في افلاسه وعدم تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها:

- توسع الاندماج الدولي أدى إلى تهميش عدد كبير من الدول، ومنه فلم يتمكن من تجنيس(من التجانس) كل الدول كما كان متوقعا. لأن النظام متراتب تتوزع فيه مراكز الهيمنة والنفوذ توزيعا حسب القوة التي بيد كل دولة. هذا البسط يعيد النقاش حول طبيعة الأسس التي أنشئ عليها النظام.
- عادة ما يبرر الاندماج الدولي، بالتطور التقني الذي أدى إلى انخفاض تكاليف النقل والاتصال، لكن الواقع انه نتيجة الفعل الإرادي للحكومات أيضا، التي تبرر موقفها من الاندماج أمام الرأي العام الداخلي بوجود علاقة بين النمو والاندماج، هذه العلاقة لم تتأكد على مستوى العديد من الدول.
- زيادة المشاكل الكونية، نظريا يستدعي التحرك والدفاع عن الحوكمة العالمية؛ لأن المصالح الكونية مشتركة وهي كالأتي:
  - - الاحتباس الحراري
  - الحفاظ على التنوع البيئي
  - محاربة الأوبئة(السيدا)
  - السلم العالمي
  - الاستقرار الاقتصادي.......

في الأنظمة الديمقراطية يستلزم تبرير مثل هذا التدخل على المستوى الكوني، لوجود مصلحة عامة وطنية، غير أن الواقع يبين أن شرائح اجتماعية واسعة لا تهمها كثيرا مثل هذه القضايا[2]، مما يؤدي إلى عدم التزام حكومات هذه الدول بما يتعين عليها العمل على المستوى الدولي. وبالفعل ما الذي قدمته هذه الحكومات في مجال محاربة السيدا في إفريقيا أو في مجال التنوع البيئي أو في مجال الاحتباس الحراري...؟

---

[1] -Pascal Lamy définit la gouvernance mondiale: «l'ensemble des transactions par lesquelles des règles collectives sont élaborées, décidées, légitimées, mises en œuvres et contrôlées» in(Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana(Gouvernance mondiale) Conseil d'analyse économique, P13.

[2] -لا تحصل مثلا الأحزاب الخضراء إلا على النذر القليل من الأصوات في الانتخابات بهذه الدول.

تولد هذه التصرفات لدى الدول النامية شعورا بأن الحوكمة العالمية لا تعني إلا الاهتمام بقضايا الدول المتقدمة. لذا فبدل الترويج للنظام السابق على انه أدى إلى توسع الترابط الدولي، فانه يتعين بسط قضايا التهميش وتوسع مكامن الصراع الدولي كنتائج له. وعلى الرغم من هذه الآثار السلبية فقد تزايد الوعي العالمي بالقضايا الكونية المشتركة والذي تجسد من خلال القضايا التالية:

- تصاعد الدور العالمي للمنظمات غير الحكومية، حيث أنها تعد منبرا عالميا ينذر بضرورة التعاون الدولي في مجال الحوكمة العالمية.
- نمو المنابر الدولية ذات الطابع الحكومي -حتى وإن كانت قراراتها غير ملزمة إلا أنها تدل من جهة أخرى على توسع الاهتمام الدولي بالقضايا المشتركة-

هل يكفي ذلك.... في تقديرنا لا.... فمازالت هذه المؤسسات ضعيفة ولا يمكنها التأثير في الرأي العام العالمي، كما أن المؤسسات التي تنظم المجال العالمي مازالت تتحكم بها الدول المتقدمة. على أساس ذلك فالعالم محتاج إلى أن يحكم نفسه من خلال دول ذات سيادة غير متجانسة: اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وكل دولة لا تبحث إلا عن مصالحها التي تعمل على تعظيمها. كيف يمكننا إذا تصور نظاما للحوكمة العالمية؟

2- نحو تحديد مفهوم للحوكمة العالمية (حول المفهوم):

في كثير من الأحيان يبسط المفهوم على أنه تعبير عن المرحلة التي بلغها النظام من التوسع والتنظيم وبالتالي فهو انعكاس لتوسع الترابط الدولي بين دول ذات سيادة، تتضمن الحوكمة العالمية حسب هذا المفهوم مجمل الإجراءات والمبادئ والقواعد التي يتعين الالتزام بها جماعيا سواء في إطار المؤسسات الدولية أو العلاقات الثنائية والجهوية.

أحيانا أخرى يبسط كنتاج لتوسع العولمة التي أدت إلى ظهور منتجات عمومية عالمية وعليه فالحوكمة تندرج في سياق نظرية التعاقد، أي أن الدول تختار بين الالتزام من عدمه على حسب المصلحة المحققة.

كل هذا البسط ينطلق من فرضيتين:

- تكافؤ دولي، فالتعريف الأول لا يشير إلى طبيعة هذا الترابط ولا إلى المحتوى الفعلي لهذه السيادة، وفي الثاني تكون كل الدول بين الاختيار أو المشاركة وعدمها. والواقع غير ذلك تماما، فلا الدول مندمجة بالشكل نفسه في النظام الاقتصادي العالمي غير أن كثيرا أخطأ ولا يملك السيادة في التسمية.
- إن الاختيار الحر للدول للاندماج الدولي في النظام العالمي المتراتب دوليا، يعد مسألة هبة بالنسبة للدول الصغيرة وبعبارة اخرى فالاندماج لا يكون حرا وانما يكون في سياق ضغوط دولية.

مما تقدم نصل إلى أن المشاركة في الحوكمة العالمية بالنسبة للدول الصغيرة في الوقت الراهن ضرورة تبررها: وجود منتجات عمومية ذات طابع عالمي في العدالة الدولية لأن العالم غير مكون من وحدات متجانسة، وبالتالي لا يعني الترابط أبدا التضامن والتعاون بقدر

ما يدل على التنافس الدولي فلذلك فالمكاسب المحققة من الاندماج لا توزع بالتساوي بين الدول المتقدمة والدول النامية أو الصغيرة.

من ذلك فتعريفنا للحوكمة العالمية: يجب أن يعبر عن هذه الضرورة وكيفية حمايتها والدفاع عنها.

والحوكمة العالمية هي مجمل العمليات التفاوضية التي تسمح لعناصر غير متجانسة ومتنافسة بإعداد ووضع ومتابعة قواعد وإجراءات متكاملة مشتركة، تستلزم الالتزام الجماعي بهدف التسيير الجماعي لمصالح مشتركة.

العمليات التفاوضية، تعني أن التفاوض مستمر في الزمان ويتم على مراحل، مما يستدعي وضع اطر مشتركة تحدد كيفيات التفاوض وجدول الأعمال والجدول الزمني لكل مرحلة تفاوضية.

دول غير متجانسة مما يدل على عدم تكافؤ المصالح ومنه وجود ضغوط على الدول الصغيرة.

متنافسة، للدول مصالح متباينة وكل دولة تحاول تعظيم مصالحها، مما يؤدي إلى التنافس في وضع المعايير والقواعد التي تعظم مكاسب كل دولة.

إجراءات متكاملة، بمعنى أن الأسس المتفق عليها تكمل بعضها بعض، فالمساعدات الدولية مثلا يجب أن لا تكون على حساب الاستقرار الدولي أو على حساب مكافحة التلوث أو غيرها.

ووفق التصور السابق للحوكمة العالمية، فإن مصالح الدول الصغيرة تبقى معرضة للاستيلاء من طرف الدول المتقدمة، لذا يتعين تقوية القدرة التفاوضية للدول الصغيرة بهدف حماية مصالحها، كمجموعة، لان مصلحة الجميع هي مصلحة فردية في الوقت نفسه وعليه يتعين مايلي:

- تشكيل جبهة عالمية من الدول الصغيرة والضعيفة عند وضع هذه القواعد...
- تشكيل جبهة شعبية عالمية واسعة (من المثقفين والمهنيين والعلميين..) من اجل تشكيل رأي عام عالمي بقضايا الدول الصغيرة.
- تهدف الجبهتان معا للدفاع وحماية المستضعفين في العالم.

الخاتمة:

تجسد إشكالية التمويل الخارجي للتنمية ثلاثة أنواع من العلاقات، مكرسة لنظام اقتصادي دولي أُعِّد ونُظِّم من طرف الدول التي تسمى اليوم بالمتقدمة. وعلى الرغم من المحاولات البائسة لتجاوزه منذ السبعينيات، إلا انه كان -وككل مرة-، يعيد إنتاج نفسه وبالنمط نفسه من العلاقات، التي تفضحها الأزمات.

والوقائع إن كانت الأزمة، تترجم كانكماش للطلب العالمي على صادرات الدول النامية، خاصة منها تلك التي مازالت مندمجة في النظام وفق الأشكال التقليدية للاندماج الدولي، فهي تفضح في كل مرة -وككل مرة-، عن علاقات الهيمنة والتبعية والخضوع.

وعليه نحتاج اليوم، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الناميين، إعادة النقاش مرة أخرى، حول هذا النمط من العلاقات، ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا أبدا أن الصراع الدولي هو صراع مصالح، وبالتالي لا نقبل دورا ذيليا في الصراع: أهو صراع أم حوار للحضارات؟ وعليه نحتاج إذا لإعادة النقاش حول هذه العلاقات، لفضح طبيعة النظام السائد، والمساهمة في إنجاز مطالب تقدمية ظهرت هنا وهناك قبيل الأزمة بسنوات قليلة، في آسيا وأمريكا اللاتينية، تبحث عن تبوأ مكانة محترمة بإصلاحه أو تجاوزه موضوعيا يبسط كبديل قابل للإنجاز. بالفعل فان كانت القطيعة مع النظام الراهن غير ممكنة لا

عمليا ولا نظريا، فان الاندماج فيه يستلزم، اتخاذ مواقف جماعية، من خلال بناء جبهة عالميــة للدفاع وحماية مصالح المستضعفين في العالم.

قائمة المراجع:

1. Lahreche.A.E(intégration internationale et interdépendance mondiale) économie mondiale, édition la découverte, Paris2002.Pp54-63.
2. Bernardin akitoby,(Terme de l'échange endogène et cycles économiques réelles; une application a la cote d'ivoire), revue économique-vol 48,N^{0}6, nov1997.
3. Dilip Ratha, Sank et Mohapatra and ZhimeiXu (Growth expected to moderate significantly, but flows to remainresilient) The World Bank, Outlook for Remittance Flows 2008-2010, November ,2008.
4. Marion Jansen:, Carolina Lennon: Roberta Piermartini (Exposure to External Country Specific Shocks and In come Volatility) World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Staff Working Paper ERSD-2009-04 January 2009.
5. Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana (Gouvernance mondiale) Conseil d'analyse économique, Paris;2002.
6. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.
7. Fonds monétaire international, perspectives l'économie mondiale Avril 2010, Rééquilibrer la croissance.
8. OMC, Rapport sur le commerce mondial2009.
9. The World Bank Global Economic Prospects2009
10. C.NU.C.E.D, Manuel de statistiques de la CNUCED 2008
11. C.NU.C.E.D, Manuel de statistiques de la CNUCED 2006-2007
12. The World Bank, Global development finance, The Role of International Banking 2008.